

التاريخ : / /

الرقم الإشارى : .....

## تنويه

بمراة السمية،،

إن معظم الجهات العامة تتبنى نظام التأمين الطبى مع شركات خاصة يعج بها السوق الليبى وكل شركة لها لوائحها ونظامها وهذا البرنامج مفيد جدا لأصحاب الدخل المحدود.

ولكن الطريقة المتبعة حاليا والأموال الطائلة التى تصرف تجعل المستفيد الأكبر والمستنزف الحقيقى للميزانية العامة هو شركات التأمين الطبى ناهيك عن الجدل الشرعى فى أغلب العقود ولا يخلوا هذا الملف من الفساد وإهدار المال العام سواء من المؤسسات أو حتى الموظفين أنفسهم.

وبالإشارة إلى العقد المبرم بين وزارة العدل و شركة الثقة للتأمين الصحى هو عقد تأمين صحى تكافلى إسلامى .

يتضمن العقد فى المادة السابعة التزام وزارة العدل بدفع مبلغ وقدره 550.170 د.ل (خمسمائة وخمسون دينار 170 درهم) فقط فى السنة

عن كل فرد مقابل اشتراكه فى التأمين الطبى.



دولة ليبيا  
حكومة الإنقاذ الوطنى  
وزارة العدل



التاريخ : / /

الرقم الإشارى : .....

وطبقا للمادة التاسعة لمبدأ التأمين التكافلي تلتزم وزارة العدل بدعم الصندوق وعندما تصل قيمة المصروف 70% من قيمة العقد بناء على خطاب من شركة الثقة للتأمين ويكون في مدة أقصاها شهروفي حالة عدم الاستجابة يحق للشركة إيقاف الخدمة إلى حين تسوية قيمة المصروفات ومعرفة المصروف الفعلي.

وتتضمن المادة الخامسة عشرة من العقد يخصم مبلغ وقدره (0.25%) من قيمة العقد عن كل شكوى تقدم من المشتركين تبث حالة تقصير من الشركة بما لا يتجاوز قيمة الخطاب الضماني تكون بإبلاغ الطرف الأول (وزارة العدل) للطرف الثاني (شركة الثقة) حق الاعتراض وإثبات المبررات.

وزارة العدل  
2015/04/23

وزارة العدل

